Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
AUB American University of Beirut الجامعة الأميركية في بيروت
Supported by OPEN SOCIETY FOUNDATIONS

#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

البلد: **المغرب**

حراك الريف في العام ٢٠١٦
التهميش الاجتماعي والاقتصادي لمنطقة الريف

| رشيد توهتو |

خلفية

اندلعت الحركة الاجتماعية لعام ٢٠١٦ في شمال المغرب، التي تحمل مطالب اجتماعية واقتصادية وثقافية، والمعروفة باسم حراك الريف، بعد وفاة بائع أسماك سحقا في شاحنة نفايات. تبنّت هذه الحركة الاجتماعية الجديدة، التي اندلعت بعد حراك ٢٠ شباط/ فبراير، أهدافًا مُحدّدة، وكان لها قيادة معروفة، واتبعت استراتيجيات وتكتيكات خاصّة. تركّزت الأهداف بداية على قضايا اقتصادية بشكل أساسي، ومن ثم أصبحت سياسية وثقافية. في الواقع، تمحورت تلك المطالب حول زيادة المشاريع الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الريف، فيما برز ناصر الزفزافي كقائد جماهيري لها، وتركّزت الاستراتيجيّات التي اتبعتها حول تنظيم الاحتجاجات في الشوارع والتقارب من الحكومة والملك والضغط عليهما.

تحول الحراك إلى خارج البلاد حيث عبّر مغاربة الشتات المهاجرين عن تضامنهم معه، قبل أن ينهي القمع المُمارس والتدخّلات العنيفة التي شنتها الشرطة زخمه، ويسجن قادته الرئيسيين. تضمّ الحُسيمة في منطقة الريف الشمالي مقيمين من الأمازيغ الذين عانوا من التهميش لفترات طويلة، ما دفع آلاف المغاربة للخروج في مسيرة في المدينة في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٦ احتجاجًا على الظلم والفساد، بعد سبعة أشهر من سحق بائع أسماك داخل شاحنة نفايات أثناء محاولته استعادة الأسماك التي صادرتها الشرطة منه. رفع المتظاهرون لافتات كُتِب عليها: «هل أنتم حكومة أم عصابة؟»، بالإضافة إلى حمل الأعلام المحلّية، وشقّت المسيرة طريقها بسلام إلى وسط الحُسيمة حيث امتلأت الساحة الرئيسية تحت مراقبة حواجز الشرطة والدرك. أثارت الحادثة موجة من الغضب ضدّ «الحقرة»، وهو مصطلح مغربي بالعامية يدلّ إلى الازدراء أو انعدام الكرامة.

الجدول الزمني

في ٢٨ تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١٦، توفي تاجر أسماك شاب يُدعى مُحسن فكري (٣١ عامًا)، بعد أن سُحِق في حاوية نفايات أثناء محاولته إنقاذ بضاعته التي استولت عليها السلطات. في ٣٠ تشرين الأوّل/ أكتوبر، خرجت مظاهرات ضدّ «الحقرة» في المدن الرئيسية تكريمًا لذكراه، لحقه إصدار حكم عن محكمة الحُسيمة الابتدائية في ٢٧ نيسان/ أبريل يقضي بسجن سبعة أشخاص متورّطين في وفاة مُحسن فكري بالسجن عدّة أشهر. لكن اندلعت تظاهرات جديدة في ١٨ أيار/ مايو شارك فيها عشرات الآلاف ضد «الحقرة». وفي ٢٦ أيار/ مايو قاطع ناصر الزفزافي، القائد الرئيسي لحراك الريف، خطبة الجمعة في مسجد محمد الخامس في الحُسيمة، ويظهر في مقطع فيديو وهو يصرخ في المسجد خلال خطبة الجمعة مُتهمًا الإمام بالتواطؤ مع السلطات واستغلال الخطبة لاتهام قادة الحراك بخلق الفتنة. يمكن رؤية الزفزافي في الفيديو يتحدّث بغضب شديد عن الاعتداء على زعماء الريف داخل مسجد يفترض أن يكون مُحايدًا بالنسبة له.

استغلت السلطات هذه المشادة لإلقاء القبض على المشاركين في حراك الريف الشعبي. في الواقع، اعتقل ناصر الزفزافي في ٢٩ أيار/ مايو، أي بعد ثلاثة أيام من مقاطعته لخطبة الجمعة. وهو ما أُتبِع بظهور معارضة حاشدة، في ١١ حزيران/ يونيو، ضمّت أحزابًا يسارية ومنظّمات غير حكومية ناقدة وإسلاميي حركة العدل والروحانية، دعمًا لمطالب حراك الريف والمعتقلين. إلى ذلك، انتقد الملك إهمال الطبقة السياسية وإخفاقات الإدارة في خطاب ألقاه في ٢٩ تموز/ يوليو، فيما أعلن إلياس العمري (سياسي محلّي من الحُسيمة ورئيس بلدية المدينة) استقالته من الأمانة الوطنية لحزب الأصالة والمعاصرة في ٨ آب/ أغسطس، قبل أن يقيل الملك العديد من الوزراء وكبار المسؤولين في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر.

دور الفاعلين في المجتمع المدني ومشاركتهم

زارت لجنة من الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان (CMIDH)، الذي يضمّ منظّمات غير حكومية مختلفة، الحُسيمة بين ٦ و٨ حزيران/يونيو للتحقيق في الوضع في المنطقة، ومقابلة عائلات مُعتقلي الحراك، والاستفسار عن إمكانيّة حدوث انتهاكات أبلغ عنها ناشطون محلّيون، وقدّمت تقريرًا بنتائج الاستطلاع في ٢١ حزيران/ يونيو ٢٠١٧ في الرباط، أكّدت فيه «استخدام القوّة بشكل غير متناسب، عبر إلقاء الشرطة قنابل الغاز المسيّل للدموع»، بالإضافة إلى «وجود آثار عنف ظاهرة على المعتقلين أثناء مثولهم أمام محكمة الحُسيمة في حزيران/يونيو».

إلى ذلك، أمر مكتب المدعي العام بإجراء فحوصات طبّية للتحقيق في هذه القضايا، ووعد «بتطبيق صارم للقانون» في حال ثبوت انتهاكات ارتكبتها الشرطة، فيما مُنِحت تصاريح للمحامين لزيارة المتّهمين. في المقابل، أشار تقرير الائتلاف المكوّن من ٢٢ جمعيّة إلى «مداهمات عنيفة نفّذتها الشرطة في الشوارع في ساعات متأخّرة من الليل، وإلقائها الحجارة على نوافذ المنازل». بناءً على هذه النتائج، أصدر الائتلاف ٣٢ توصية لمعالجة أزمة الريف صُنِّفت وفقًا لمدى إلحاحها، ودعا إلى «إطلاق سراح جميع المعتقلين من الحراك وإبطال الملاحقات القضائية بحقّهم»، من أجل «استعادة مناخ من الثقة يسمح بفضّ الخلاف بين جميع الأطراف في المنطقة».

أيضًا أوصى التحالف بـ»فتح تحقيق قضائي في الاعتداءات على سكّان الحُسيمة المشار إليها في التقرير»، وعبّر عن أسفه لعدم استجابة السلطات التي تمّ الاتصال بها خلال إجرائه المسح والتحقيقات. على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، دعا الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان إلى «تحديث البنية التحتية في الريف، وجذب الاستثمارات الصناعية»، مذكّرًا بأن «المنطقة كانت تضمّ ٥٢ وحدة صناعية خلال فترة الاستعمار، في مقابل عدم وجود أي مصنع حاليًا». وقد عبّر الائتلاف عن أمله في تقديم التقرير الذي يوثّق النتائج التي توصّلت إليه اللجنة إلى البرلمان ووزارة حقوق الإنسان.

الاستراتيجيّات والتكتيكات

منذ البداية، استُخدم تطبيق «لايف ماسنجر» لتغطية الحراك وخطابات القادة، وخصوصًا ناصر الزفزافي. خلال المظاهرات، وبعد تجمّع الحشود في ساحة واحدة، كان ناصر الزفزافي زعيم الحراك يلقي خطابات عبر مكبّر الصوت لتعبئتهم، بحيث تحوّل إلى هدف لهجمات وسائل الإعلام الموالية للدولة التي اتهمّته بأنه انفصالي من منطقة الريف. من جهة أخرى، زكّى الغضب الناتج عن وفاة فكري، التي صدمت حتّى أنصار النظام المخلصين، بالاستياء الأوسع من النظام بسبب البطالة والفجوة بين الأغنياء والفقراء التي أدّت جزئيًا إلى انطلاق الاحتجاجات المؤيّدة للديموقراطية في العام ٢٠١١. في الواقع، أيقظ «موت فكري الريف من سبات عميق» وفق ما أشار الناشط في الحراك شعول لكثير من الصحافيين. وقد ركّزت إحدى الاستراتيجيّات الرئيسية التي استخدمها قادة الحركة، وخصوصًا ناصر الزفزافي، على استعادة العصر الذهبي لزعيم الريف القومي ضدّ الاستعمار الإسباني، عبد الكريم الخطابي، إذ ساهم الترويج إلى الماضي وربطه بالحاضر في تغذية طاقة الناشطين والجماهير للانضمام إلى الحراك.

تمثّلت الاستراتيجية الثانية باستخدام الزفزافي الخطاب الديني المُحافظ لجذب الجماهير وتعبئتها، خصوصًا أن المدينة معروفة بطبيعتها المحافظة. لكن بحسب المدعي العام، منع الزفزافي «إمام المسجد من مواصلة خطبة الجمعة بإلقائه خطابًا استفزازيًا أهان فيه الإمام وأثار اضطرابات قوّضت هدوء مكان العبادة وقدسيّته». وقد أظهرت فيديوهات التقطت عبر الهواتف وانتشرت على الفايسبوك الزفزافي وهو يصف الإمام بأنه «كاذب»، ويسأل عمّا إذا كانت المساجد قد بُنيت لله أو لمن هم في السلطة، منتقدًا «أولئك الذين يريدون جعل الريف يستسلم». إلى ذلك، أشار أحد أقارب الزفزافي إلى أنه تمكّن من الفرار أثناء مغادرته المسجد في ذلك اليوم قبل إلقاء القبض عليه بعد ثلاثة أيام.

أمّا الاستراتيجية الثالثة فتمثّلت بدعوة «الناس الأحرار»، كما كان يقول، للتعاطف مع الحراك والتعبير عن تضامنهم منعًا لانعزاله. كان قادة الحراك على دراية بثقل الشتات الريفي المهاجر في أوروبا الغربية، وراهنوا على إقناعهم للممارسة الضغط على النظام ودعم القادة المحلّيين دوليًا.

بعد فترة وجيزة، ظهر الزعيم في مقطع مصوّر بثته وسائل التواصل الاجتماعي على سطح منزله في الحُسيمة مُحاطًا بمؤيّديه وهو يقول: «لست خائفًا. إذا أرادوا اعتقالي، فليأتوا». لكن لم يتضح مكان ناصر الزفزافي. في مقطع فيديو آخر نُشر لاحقًا، قال إنه «سليم مُعافى» ودعا إلى مظاهرات سلمية، بعدها تناقل أنصاره على فايسبوك قيام الشركة بتفتيش منزله. إلى ذلك، أشار مصدر في وزارة الداخلية إن الزفزافي لم يُعتقل، مضيفًا أن متظاهرين شبّان ألقوا الحجارة على قوى الأمن يوم الجمعة في مدينة يبلغ عدد سكانها نحو ٥٦ ألف نسمة، وأشارت وكالة الأنباء المغربية الرسمية إلى أن الاشتباكات بين المتظاهرين والشرطة أصابت عدّة اشخاص من بينهم ثلاثة عناصر من قوى الأمن أصيبوا بجروح خطيرة. وفي ٢٢ أيار/ مايو، قاد وزير الداخلية عبد الوافي لفتيت وفدًا حكوميًا كبيرًا في زيارة إلى الحُسيمة، وهي الزيارة الأحدث إلى المنطقة، حيث وعد بإنشاء مشاريع لتعزيز الاقتصاد المحلّي.

العوامل المؤثّرة أو نوافذ السياسة

في ١٧ تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١٥، استفادت المحافظة من برنامج تنموي مهمّ أطلقه الملك محمد السادس يُعرف بـ «الحُسيمة منارة المتوسط»، وخُصِّصت ٦,٥ مليار درهم لتزويد المحافظة، وخصوصًا مدينة الحُسيمة، بمعدّات كبيرة لتعزيز جاذبيتها. عندما اندلعت الأزمة في تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١٦، أدّى الوضع الاقتصادي والاجتماعي للحُسيمة، حيث تُسجَّل أدنى مؤشّرات التنمية المحلّية، إلى زيادة السخط بين السكّان وشعورهم بالإهمال، ما سهّل ظهور الاحتجاج الاجتماعي. في الواقع، إن افتقار السكّان إلى الفرص وهم بغالبيتهم من الشباب في سنّ العمل (٦٤,١٪)، مع وصول معدّل بطالة إلى ١٦,٣٪ (أعلى من المتوسّط الوطني)، واعتماد ٢٥,١٪ منهم على مساعدة أسرهم، يفسّر ردّة الفعل على وفاة فكري واكتساب الاحتجاجات التأييد الواسع، خصوصًا أنها تعبّر عن مظالم عميقة يعاني منها المجتمع المحلّي بأسره.

من أهم العوامل المؤثّرة التي أدّت إلى فتح نوافذ سياسية من وجهة نظري، كانت دعوة الناشطين والمثقفين المعروفين إلى تلبية مطالب متظاهري الريف «المشروعة»، بحيث تحوّل حراك الريف إلى قضية وطنية وليس مجرّد قضية عرقية مُنعزلة. وقد أطلق هذه المبادرة مثقفون مغاربة وناشطون حقوقيون وأعضاء من المجتمع المدني، وطالبوا الحكومة بتلبية مطالب المُحتجين في الريف. إلى ذلك، أصدرت المبادرة بيانًا في ٢٥ أيار/ مايو أشارت فيه إلى أن المطالب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمتظاهرين «مشروعة». وبرز من الموقّعين على البيان كلّ من الكاتب والناشط الأمازيغي أحمد عصيد، والشاعر صلاح الوديع، والأستاذة الجامعية أمينة المسعودي، والناشطين الحقوقيين خديجة مروازي ومحمد النشناش.

وقال الموقّعون على البيان إن حركة الاحتجاج «سلمية»، وأنه يمكن تلبية مطالب الحراك «إذا كانت هناك إرادة حقيقية للدخول في حوار جاد معهم»، ودعوا «الفاعلين السياسيين إلى استخلاص الدروس» من الديناميكيّة التي خلقتها الحركة الاحتجاجية، والامتناع عن «إطلاق اتهامات الخيانة» ضدّ الحراك. كذلك نصّ البيان على أن تشخيص الاختلالات التي أدّت إلى الاحتجاجات والحوار «هو أفضل طريقة للتعامل مع المطالب»، وأصرّ على أن «الحوار ليس غاية ذاته»، وأن نجاحه يعتمد على مدى قدرة الدولة على تنفيذ الأهداف المُتفق عليها مع المُحتجين. وجاء فيه أيضًا أن «عملية المصالحة مع منطقة الريف، التي كانت ضحية العديد من انتهاكات حقوق الإنسان، يجب أن تكتمل»، وأن يتمّ التعامل مع حركة المطالب مع مراعاة السلم الاجتماعي، وأن يتمّ ضمان حقوق المواطنين، بما في ذلك الحقّ في التظاهر السلمي». ووجّهت المبادرة دعوة إلى الحكومة للإسراع بإنجاز المشاريع وبرنامج التنمية في مدينة الحُسيمة بما في ذلك إنشاء مستشفى جامعي فيها.

أوجد بيان المثقفين ثغرة أمل عبر ضمّ طرف ثالث للعب دور الوساطة، وهو ما شكّل فرصة للحراك والدولة لتجاوز مأزق عدم التفاوض والعنف. أيضًا ضغط المثقفون وناشطو المجتمع المدني من أجل المصالحة وإصدار عفو ملكي عن السجناء، وبحلول نهاية شهر رمضان ٢٠١٩، استفاد نحو ١٤٧ ناشطًا مسجونًا من عفو ملكي.

لحظات تحوّلية

دفعت وفاة مُحسن فكري إلى خروج الحركة من ثبات عميق. مع ذلك، شكّلت مقاطعة ناصر الزفزافي لإمام المسجد لحظة تحوّلية في الحراك، إذ أعلنت السلطات المغربية، في ٢٦ أيار/ مايو، اعتقال زعيم الاحتجاج الشعبي في منطقة الريف ناصر الزفزافي، فيما أصرّت عائلته على تمكّنه من الفرار. وبحسب وكالة فرانس برس، التي تواصلت مع وزير الشؤون الإسلامية أحمد توفيق، أتى اعتقال الزفزافي في مسجد في مدينة الحُسيمة «بعد مقاطعته خطبة الإمام أثناء صلاة الجمعة وهو ما يُعدُّ جريمة خطيرة». من جانبه، ادّعى صديق مقرّب للزفزافي، طلب عدم ذكر اسمه، أنه تمكّن من الفرار من السلطات. فيما أفادت صفحات مؤيّدة له على فايسبوك عن «تعرّضه لمحاولة اعتقاله» بحسب وكالة فرانس برس.

قال الزفزافي في فيديو نشره على صفحته على فايسبوك يوم الجمعة إنه تحدّث «باسم الفقراء» متجاهلًا مهاجمته لإمام المسجد، الذي لامه على حثّ المؤمنين على تجنّب الفتنة، وهو ما اعتبره الزفزافي اتهامًا عنيفًا وقال: «إنه يقف في صفّ النخبة. يتهمنا بتشجيع الفتنة وشبابنا ليس لديهم ما يأكلونه!»، وهو ما يعني فشله في مهمته الدعوية. في مثال مضادّ، اقتبس الزفزافي من الخليفة السابق للإسلام، عمر بن الخطاب، الذي كان «مُنصفًا جدًا» لدرجة أنه طلب من رعاياه منعه في حال «انحرافه عن الصراط المستقيم»، وختم كلماته قائلًا: «لا أخاف إلّا الله. أوقفوني، سوف أستمرّ بالتنديد بالظلم!». بعد هذا الحدث، طوّقت الشرطة حي الزفزافي في محاولة القبض عليه، وهو ما قوبل بعنف ممن حاولوا حمايته.

بمساعدة شبكات التواصل الاجتماعي، أصبح الزفزافي رمزًا للانتفاضة التي استمرّت في النمو في هذه المنطقة المُتمرّدة تاريخيًا. شرسًا، لا يمكن توقّع ما قد يفعله، يتحدّى المسؤولين الذين يهبطون في هذه المدينة مع أرقام ضخمة لمحاولة تهدئة السكّان، لا يتردّد في تهديد المسؤولين على صفحته على الفايسبوك، إذ ظهر في أحد الفيديوهات ووراءه صورة لزعيم الريف عبد الكريم الخطابي، وتوجّه إلى السلطات قائلًا: «أحذّركم. نحن عشية رمضان، وكما تعلمون السردين يُستهلك كثيرًا في هذا الشهر الكريم، إذا تجاوز سعره ٧ دراهم سوف نمشي الى الميناء»، وفي الخلفية صورة لزعيم الريف عبد الكريم الخطابي.

نتيجة السياسة

زار وزراء الحكومة المنطقة للقاء القادة المُنتخبين وتسريع تحقيق مشاريع البنية التحتية والتنمية، فيما أقال الملك العديد من الوزراء وكبار المسؤولين لفشلهم في تحسين الوضع الاقتصادي في منطقة هزّتها الاحتجاجات وأيضًا بسبب فشل المشاريع التي أطلقها في المدينة. تمثّلت النتيجة الأولى المهمّة للسياسة بالمراجعة التي أجراها وزير الداخلية على هذه المشاريع، إذ رفع تقريرًا ثانيًا إلى الملك أُعِدَّ بإدارة ديوان المحاسبة، وتركّزت الاستنتاجات الرئيسية على وجود اختلالات عدّة في تنفيذه، وهو ما دفع الملك إلى إقالة أربعة وزراء في اليوم نفسه، وأعرب عن استيائه من خمسة وزراء سابقين ولم يمنحهم أي منصب رسمي لاحقًا.

الخلاصة والدروس المُستفادة

جسّد حراك الريف لحظة مواجهة بين الدولة المركزية وتلك المنطقة، مُعيدًا ذكريات الانشقاق من الماضي الذهبي لجمهورية الريف. في الواقع، أظهر هذا الحراك أن الحركات الاجتماعية الحضرية الصغيرة الجديدة يمكن أن تزعزع استقرار الدولة المركزية، وأن تخلق شرعيّتها وزخمها الخاصّ بعيدًا من السياسات الرسمية. كان الخطاب جديدًا وقويًا، وكذلك التكتيكات والاستراتيجيّات، بحيث انفصل كلٌّ منها عن الهوية الاستثنائية لحركات ما بعد الربيع العربي في المغرب. يمكن القول أن هذا الحراك هو عبارة عن حركة اجتماعية هامشية صغيرة، لها قادة وخطاب وتكتيكات، تحشد كلّ الناس في المدينة حول زعيم واحد، وبنت استراتيجيّاتها على خيبة أمل حركة ٢٠ شباط/ فبراير. على الرغم من أن كبار قادتها يقبعون حاليًا في السجن، إلّا أن هناك نقاش حيوي حول الاعتقال السياسي وضغط من العائلات والشتات المغربي والقادة المعتقلين من أجل إتمام صفقة مع النظام للإفراج عن السجناء.

المراجع:

El Maarouf, M.D. and Belghazi, T. (2019). The Event of Death: Reflections on the Dynamics of Emotions and Embodied Resistance in the Moroccan Contexts of Hirak (movement) and La Hirak ((non)movement). Journal of Cultural Studies, 33:4, 632-656.

Houdret, A. (2018). Decentralization in Morocco: a Solution to the 'Arab Spring'?. The Journal of North African Studies, https://doi.org/10.1080/13629387.2018.1457958.

Maddy-Weitzman, B. (2017). Challenging the State, Redefining the Nation: The Contemporary Amazigh Movement in Turbulent Times. Journal of Nationalism and Ethnic Politics, 23:4, 413-430.

Wolf, A. (2018). Morocco's Hirak Movement and Legacies of Contention in the Rif. Journal of North African Studies, https://doi.org/10.1080/13629387.2018.1538188.

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨. الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطوّل «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجندرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصّصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتمّ كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثّل الدور المُتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرةً حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاين هذا البرنامج طيفًا واسعًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضيّة محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاين مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهتمها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصياتٍ سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للإعالم والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظّمات الدوليّة والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامّة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصالحها.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 0236-11
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub